استعرضت خطط الوزارات لمعالجة آثار الكارثة

الحكومة تطلب وضع برامج محددة لإعادة الإعمار

صباغ لـ«الوطن»: معامل الإسمنت تعمل بالطاقة القصوى وخطة لزيادة طاقتها الإنتاجية بعد تأمين الفيول

هناء غانم

استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس الجهود التي تبذلها كل المؤسسات الحكومية والجهات المعنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال والخطط والبرامج المقترحة لمعالجة آثار الكارثة من جميع الجوانب، وأكد ضرورة الإسراع بإنجاز قاعدة بيانات تفصيلية لنتائج الأضرار في مختلف القطاعات بما يمكّن من التعاطي مع الكارثة بشكل منهجي ووفق أولويات إعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى المناطق المنكوبة واستمرار تقديم الدعم والمساعدات للمتضررين.

وأوضح عرنوس أهمية وضع برامج محددة لإعادة إعمار هذه المناطق وفق السيناريوهات المقترحة، ولفت إلى أهمية استمرار الوزارات بتنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة بموازنة العام ٢٠٢٣ مع إعطاء الأولوية للتعامل مع تداعيات الزلزال في جميع القطاعات، وتوجيه الإمكانيات المتوافرة لتنفيذ خطط الاستجابة في المناطق المنكوبة.

ووافق المجلس على الموازنة التقديرية لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية لعام ٢٠٢٣ البالغة ٥٠ مليار ليرة سورية، وخطة الأعمال الفنية والمادية للصندوق، وطلب من اللجنة الاقتصادية المراجعة المستمرة لواقع عمل المنصة الخاصة بتمويل المستوردات وترتيب أولويات المواد الممولة وتذليل أي عقبات أمام تأمين حاجة السوق المحلية من كل المواد وضمان توافرها.

واستمع المجلس إلى عرض وزارة الزراعة حول واقع قطاع الثروة السمكية ومشاريع الاستزراع السمكي والإجراءات المتخذة للاستفادة من المساحات المائية البحرية والسدود والبحيرات والمسطحات المتوافرة، وأكد المجلس أهمية زيادة الكميات المنتجة من الأسماك وتلبية حاجة السوق المحلية وزيادة الكميات المعروضة بالأسواق بما يحقق التوازن بسعر هذه المادة، وشدد في سياق متصل على وزارتي الزراعة والموارد المائية الاستثمار الأفضل للمخزون المائي المتوفر بالسدود في تنفيذ الخطة الزراعية وتقديم كل الدعم للمزارعين.

في سياق آخر أكد المجلس على وزارتي الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والتنسيق مع الجهات الوزارات المعنية لمعالجة الاختناقات التي تواجه قطاع الإسمنت وتأمين حاجة القطاعين العام والخاص منها ومنع أي تلاعب أو متاجرة غير نظامية بها بالتوازي مع وضع خطة لزيادة الطاقة الإنتاجية، وطلب من وزارة الصناعة دراسة كل الخيارات لزيادة إنتاج مادة الخميرة من خلال تشغيل معمل القطاع العام ومتابعة وضع المشاريع الاستثمارية الخاصة بإنتاج الخميرة التي تم منحها الترخيص وفق قانون الاستثمار بالإنتاج الفعلي.

واعتمد المجلس مقترح وزارتي الصناعة والزراعة للتعاطي مع المعامل الخاصة بإنتاج مستلزمات الري الحديث لجهة تحفيز المعامل المنتجة وفق المواصفات والجودة من خلال رفع السحوبات النقدية للشركات المتعاقدة مع صندوق الري الحديث وتأمين مادة المازوت لها بالسعر الصناعي وإبلاغ المعامل غير المرخصة بضرورة الترخيص وفق مهلة زمنية تحددها الوزارة.

وحول العديد من القضايا المتعلقة بالقطاع الصناعي قال وزير الصناعة زياد صباغ في تصريح لـ«الوطن»: إنه وضمن التوجيهات العامة التي تؤكد دعم القطاع الصناعي بالاستمرار بالعمل نجد أن صناعة الإسمنت من الصناعات المهمة التي لها دور أساسي في مرحلة إعادة الإعمار، وأكدت الحكومة وضع خطة لزيادة الطاقة الإنتاجية لمعامل الاسمنت والتنسيق مع الجهات والوزارات المعنية لتجاوز المشاكل والعراقيل التي تعترضها والعمل على حلها لرفع وتيرة الإنتاج فيها ولاسيما معالجة النقص في تأمين مادة الفيول للمصانع والشركات لتلبية احتياجات السوق المحلية من الإسمنت وتأمين مستلزمات العمل مبيناً أن المعامل تعمل بالطاقة القصوى.

وبخصوص طلب الحكومة من وزارة الصناعة زيادة إنتاج مادة الخميرة أضاف الوزير صباغ: إنه لا يوجد إلا معمل واحد للخميرة حالياً يعمل في القطاع العام في حمص وبانتظار المادة الأولية باعتبارها مستوردة لزيادة الإنتاج التي من المفترض أن يتم تأمينها قبل نهاية الشهر الحالي حسب العقد المبرم مع المورد، لافتاً إلى أن هناك متابعة للمشاريع الاستثمارية الخاصة بإنتاج الخميرة وهذا المشروع في طور إعادة التأهيل ويحتاج إلى أكثر من عام لإطلاقه.

وأشار صباغ إلى أهمية استكمال التراخيص الصناعة والإدارية للمصانع والمعامل، موضحاً أنه تبين من خلال اللجان وبالكشف الحسي على بعض المصانع التي تعمل بشكلٍ جزئي أثر الحريق الذي اندلع معامل لم تستكمل تراخيصها الأمر الذي يتطلب العمل على تأمين الترخيص بشكل صحيح قبل البدء بالعمل والإنتاج.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل بعض مواد قانون التعبئة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٤ لعام ٢٠١١، ووافق على استكمال تأهيل فرع درعا للمصرف التجاري السوري إضافة إلى الموافقة على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

مليونا ليرة بدل إيجار لـ١٠٠٠ أسرة من غرفة صناعة حلب

الشهابي لـ«الوطن»: تم تحديد المنحة وفقاً لأسعار الإيجارات الرائجة في بعض مناطق حلب وهي مستقلة عن مبالغ أعمال الإغاثة

جلنار العلي

أطلقت غرفة صناعة حلب منحة السكن التي تضمنت تقديم مبلغ مليوني ليرة سورية نقداً لكل عائلة فقدت منزلاً وتريد أن تستأجر منزلاً آخر إلى حين إعادة الإعمار.

وفي سياق متصل، بيّن رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي في تصريح لـ«الوطن» أن المبلغ المرصود لكل أسرة لا علاقة له بالمبالغ المخصصة لأعمال الإغاثة حيث تم رصده بشكل مستقل، وهو نتيجة تبرعات أهل الخير في الداخل والخارج، موضحاً أن هذا المبلغ تم تحديده وفقاً لأسعار الإيجارات الرائجة في بعض مناطق حلب الذي من المفترض أن يعطي عدة أشهر إلى حين وجود البدائل، مضيفاً: «إن الغرفة أطلقت مؤخراً حملة لجمع التبرعات لتوفير سكن بديل للمتضررين».

وفي التفاصيل، طلب الشهابي من الراغبين بالحصول على المنحة مراجعة لجنة السكن البديل في مقر غرفة الصناعة بحلب من أجل استكمال الوثائق التي تثبت تهدم المنزل أو ضرره الكبير، لاستلام المنحة كتعويض بدل إيجار لمدة ستة، مؤكداً أن الأوراق المطلوبة لذلك هي عقد إيجار موثق أو أي وثيقة تثبت أن الشخص من متضرري الزلزال كوروقة من لجنة السلامة العامة أو الكشف الفني لإثبات أنه مقيم في المكان الذي وقع فيه الزلزال، كي لا توضع الأموال في غير مكانها، وذلك باعتبار أن الغرفة مؤتمنة على هذه الأموال والتبرعات.

وأشار الشهابي إلى أن المبلغ الذي تم جمعه يمكن أن يغطي ٥٠٠ أسرة في المرحلة الأولى، وقد بدأت الغرفة منذ يوم أمس استهداف ١٠٠٠ أسرة متضررة من الزلزال، علماً أن آلية المنح ستكون عبارة عن دفعة واحدة للأسرة المتضررة.

«الزراعي» يبحث مضاعفة سقوف قروضه وقد تصل إلى ١٠٠ بالمئة

الوطن

كشف مدير في المصرف الزراعي لـ«الوطن» عن مذكرة يتم بحثها مع مجلس الإدارة لتعديل جدول الاحتياجات (القروض التي يمنحها الزراعي)، متوقعاً أن يتم رفع سقوف هذه القروض إلى حدود ربما تصل لـ١٠٠ بالمئة، مبيناً أن هناك نوعين من سقوف القروض التي يمنحها الزراعي: الأول يمول نسبة من قيمة المشروع واستطاع هذا النوع من القمح بينما هناك وفرة في بعض الأنواع الأخرى من الأسمدة وهي متوفرة في مستودعات الزراعي ويمكن لأي مزارع طلبها والحصول عليها.

وكانت الحكومة قد عملت على تأمين كميات من أسمدة اليوريا عبر مقايضات تم تنفيذها مع بعض الدول لسد حاجة الزراعة والخاصة المحاصيل الإستراتيجية على أمل تأمين كميات إضافية تسد حاجة السوق المحلية بما يساهم في دعم الإنتاج الزراعي والمحافظة على أسعار هذه الأسمدة وتوفرها.

وكانت قد وصلت الباخرة الثالثة من الأسمدة والتي هي جزء من عقد المقايضة الذي أبرم خلال العام الماضي وكانت حمولتها بحدود ٧ آلاف طن ليصبح إجمالي توريدات الأسمدة (اليوريا) في مجمل البواخر الثلاث نحو ٢٢,٢ ألف طن على أن تصل الباخرة الرابعة خلال الفترة المقبلة.

ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن توافر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها هما من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي ويهددان بتراجع الإنتاج الزراعي خاصة أن الكثير من الفلاحين لم يعودوا قادرين على تأمين هذه المستلزمات وارتفاع أسعارها خاصة في السوق السوداء التي يستغلها العديد من (السماسرة والتجار).

٢٠٢٢ اشتملت على قروض المشروعات الزراعية وقروض المؤسسة العامة للحبوب ومؤسسة الأقطان والمؤسسة العامة لإكثار البذار والصناعات النسيجية وإقراضات المؤسسة العامة للسكر.

وعن تأمين الأسمدة بين أن المشكلة تكمن في نوع اليوريا لكونه مستورداً وعمل المصرف بالتعاون مع وزارة الزراعة على تأمين كميات يتم توزيعها على الفلاحين عبر فروع الزراعي في المحافظات مع التقيد بالأولويات التي تم تحديدها وخاصة محصول القمح بينما خاصة التضخم الذي طال تكاليف ونفقات المشروعات الزراعية، بينما النوع الثاني له سقوف محددة وفق جداول الاحتياجات السابقة، وبعد معدلات التضخم الأخيرة لم تعد هذه السقوف تلبي حاجة أصحاب المشروعات الزراعية والفلاحين وهو ما تجري حالياً دراسة تعديله بالنقاش مع مجلس إدارة المصرف.

واعتبر أن رأسمال المصرف وحجم السيولة المتاحة للإقراض لدى الزراعي يحددان سقوف وحجم التمويل الذي يؤمنه الزراعي خاصة بعد تعطل توريد جزء من حجم الأسمدة بالحاجة لاستيراده ودفع وتسديد قيمه مباشرة، ولحل ذلك تم خلال الفترة الماضية رفع مقترح لرفع رأسمال المصرف لـ١٠٠ مليار ليرة بدلاً من ٢٠ مليار ليرة وذلك على التوازي لرفع وتعديل قيم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها الزراعي خاصة التسهيلات (القروض) ذات القيم المحددة وذلك للتكيف مع حالة التضخم والتغير في أسعار مستلزمات الإنتاج والمشروعات الزراعية، وكان «الزراعي» في تقريره المالي عن عام ٢٠٢٢ الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه بين أن حجم التمويل الذي منحه الزراعي تجاوز ١٩٠ بالمئة من خطة الإقراض التي كانت مقررة عن العام الماضي

سمحنا بتصديره.. ثم استوردناه!

مصدر مطلع: قرار تصدير البصل جاء بسبب أزمة المحروقات وعدم القدرة على تخزين المادة

إيمي غسان

بعد ارتفاع سعر كيلو البصل إلى أكثر من ١٣ ألف ليرة في بعض الأسواق، مع قلّة في توافره بعد أن حافظ لفترة طويلة على أسعار تتراوح بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ ليرة في العام الماضي، وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح باستيراد كمية ٢٠٠٠ طن من مادة البصل لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة شريطة أن تصل الكميات قبل نهاية شهر شباط الجاري لتقوم بطرحها في صالاتها وبيعها بالمفرق للمواطنين وبتمويل من خارج المنصة.

وعند البحث في أسباب هذا الارتفاع الكبير، تبين أن رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس كان قد وافق على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح بتصدير البصل لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ وبررت القرار بوجود فوائض من الإنتاج المعروض من البصل تفوق حاجة السوق خلال تلك الفترة، وأكدت استمرار تأمين هذه المواد في الأسواق المحلية من جهة وتحسين جودة المادة المصدرة من جهة أخرى، وذلك حسب بيان عمم من رئاسة الوزراء.

مصادر مطلعة قالت لـ«الوطن» إن قرار التصدير جاء بعد عدم قدرة الجهات المسوقة والمخزنة مثل «السورية للتجارة» على تخزين المادة في البيادات المخصصة وذلك بسبب أزمة المحروقات فكان محصول البصل مهدداً بالفساد مما يؤدي إلى خسائر كبيرة يتكبدها الفلاح.

وأضاف المصدر: إن البصل أحد المحاصيل الموسمية ويخضع مثل غيره من المواد لقانون العرض والطلب وأنه لا يوجد حلول في الأفق سوى الانتظار إلى حين عودة الموسم، أو الاستيراد، محذراً من احتمالية تكرار السيناريو في الأعوام المقبلة حيث يقوم الفلاحون بزراعة المادة المفقودة بكثافة مما ينتج عنه محاصيل تفوق كمية الطلب والقدرة على التخزين لتصبح من جديد أمام خيارين إما فساد المادة أو تصديرها.

وكانت وزارة الزراعة قد بينت أن إنتاج سورية هذا العام من البصل بلغ ٤٢ ألف طن وهو أقل من الاحتياج بقليل ما أدى إلى استغلال التجار لانخفاض الكميات المعروضة في السوق ورفع الأسعار.

كما تراجعت المساحات المزروعة بالبصل في عام ٢٠٢٢ نتيجة الخسائر التي تعرض لها المنتجون عام ٢٠٢١ وانخفاض الأسعار حينها لوجود فائض كبير من المادة ولم يتمكن التجار من تصدير الفائض.

وأوضحت أن الوزارة تخطط لإدارة الموارد المائية والأرضية وتخطط لزراعة المحاصيل الإستراتيجية والرئيسية فقط، أما باقي الخضر والمحاصيل التي تترك للفلاحين الحرية بزراعة ما يرغبون بشكل حر من دون تقييد بخطة محددة ومنها محصول البصل، مضيفةً إنه لدينا كميات كبيرة مصنعة من البصل الجاف إنتاج معمل البصل في منطقة السلمية لكن العادات الغذائية هي المحدد لاستخدامه محلياً.

وعن القدرة على التخطيط الزراعي والتنفيذ فإن الحكومة أقرت إستراتيجية الزراعة السورية «٢٠٢٠-٢٠٣٠» تحديات وفرصاً، وفق نتائج ملتقى القطاع الزراعي، ولديها الرؤية الإستراتيجية الواضحة لتوفير احتياجات السكان والتصنيع والتصدير.

الزراعة التحميلية ونواقصها

يونس: آلاف هكتارات الزراعة التحميلية محرومة من السماد

السيد: كمية السماد الموجودة لا تكفي لنصف حاجة الفلاحين

طلال ماضي

لم يمض وقت وطويل على صدمة الإنتاج المتدني من القمح الموسم الماضي، وبالرغم من جميع الاجتماعات والتوجيهات ما زالت أهم خطوة لإنتاج موسم وفير قاصرة، والسماد غير متوافر، وآلاف الهكتارات المزروعة زراعة تحميلية بين الأشجار في الريف السوري محرومة من السماد.

وقال الفلاح «أبو سلمان» لـ«الوطن» إنه قد راجع الإرشادية من أجل الحصول على ورقة كشف حسي لتقديمها لفرع المصرف الزراعي للحصول على السماد فطلبوا منه بيان مساحة وحيازة زراعية وأخيرة أن أرضه ليس لها مستحقات من القمح على الرغم من حصوله على البذار من المؤسسة وملزم بتسليم القمح للدولة لكن السماد غير متوافر.

توجهنا بالسؤال إلى مدير زراعة طرطوس علي يونس الذي أخبرنا بأن آلاف الهكتارات محرومة من السماد لكون التعليمات والخطة الزراعية تقول إن السماد يتم توزيعه على الأرض (السليخ) أي غير المشجرة، لكون إنتاجيتها أعلى من الزراعة التحميلية، «أي المزروعة بين الأشجار» وعرضنا هذه المشكلة على وزير الزراعة خلال زيارته لطرطوس ووعدنا بحلها ونحن بالانتظار.

وأشار يونس إلى أن مطالب الفلاحين بالحصول على السماد حاجة ملحة ونحن أمام خيارين إما أن نمنح السماد للخطة الإنتاجية عالية المردود وإما نمنحه للتحميلية، لافتاً إلى أن إنتاجية القمح من دون سماد ضعيفة جداً.

وأوضح الخبير الزراعي الدكتور المهندس بسام السيد أنه إذا أرادت الحكومة أن تحصل على إنتاجية عالية من القمح فعليها توفير السماد والمحروقات والبذار قبل بدء الموسم والكميات المتوافرة من السماد اليوم قليلة جداً وأقل من نصف الحاجة، علماً أن الموسم أصبح بحاجة لتحضير الدفعة الثانية من السماد.

ودعا السيد إلى استنفار الإرشاد الزراعي من أجل مراقبة ومعالجة الآفات الزراعية إن وجدت والانتباه جيداً للموسم وعدم التبرير بأن كارثة الزلزال هي الطاغية وأنهم مشغولون بها، لأن موسم القمح يستحق الالتفات إليه متوقعاً أن موسم القمح لم يأخذ حقه من السماد حتى ينتج الكمية المتاحة منه.

الأستاذ الجامعي والخبير في زراعة القمح وأول فضل عدم ذكر اسمه لكونه لم يأخذ موافقة لتصريح صحفي دعا إلى ضرورة الانتباه اليوم بشدة إلى الإرشاد الزراعي وتنفيذ الري التكميلي في موعده المناسب والابتعاد عن الري الكامل أو الفائض لكونه يضر القمح مثلما يضره الجفاف، والانتباه إلى توافر العناصر الكبرى والصغرى من الأسمدة للنباتات لكون التسميد من أهم الخطوات للحصول على إنتاج وفير وهذه العملية اليوم قاصرة كثيراً بسبب نقص الأسمدة الكيماوية وعدم الالتفات إلى الأسمدة العضوية معتبراً أن نقص عناصر السماد الكبرى والصغرى هو السبب الرئيسي بفشل الزراعة، ومن يتابع الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة يرى أن المساحة المزروعة في المناطق الآمنة نحو نصف المساحة الإجمالية المعلنة عن الأراضي المزروعة والمقدرة بـ١,٢٤٩ مليون هكتار والسؤال لماذا لا يتم منح الزراعة التحميلية الكمية المخصصة لها من السماد أو على الأقل نصف حاجتها وإنقاذ عشرات آلاف المزارعين الراغبين بالاستثمار كل شبر من أراضيهم وتحصيل مؤونتهم وبيع الفائض؟! ولماذا لم تدرج هذه المساحات ضمن الخطة لكون أصحابها اشتروا البذار وملزمين بتسليمها للدولة، علماً أن حاجتها ليست بالكبيرة، وهل سينفذ وزير الزراعة وعده بتوفير السماد للزراعة التحميلية وهل تأخر وقت تأمينها كثيراً؟

رفع رصيد بطاقة التأمين الصحي لـ٢,٥ مليون ليرة خارج المشفى

محمد لـ«الوطن»: لا زيادة للعبء على الموظف ومعدل خسارة المؤسسة ١١٥ بالمئة عدا الدعم الحكومي لقسط التأمين

عبد الهادي شباط

أقر مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين التعديلات المقترحة من الهيئة والمؤسسة العامة السورية للتأمين على بوليصة التأمين الصحي لتخفيف آثار التضخم الكبير في الكلف والخدمات الطبية (وبشكل خاص ارتفاع أسعار الأدوية مؤخراً) على حاملي بطاقة التأمين الصحي، بناء على التقييم المستمر والدوري لمحفظة التأمين الصحي للقطاع الإداري (موظفي الدولة).

وبين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد في تصريح لـ«الوطن» أنه تم الحرص على أن تتم المعالجة ضمن إطار عدم زيادة قسط التأمين، بالتوازي مع رفع رصيد البطاقة لمواكبة ارتفاع الكلف والأدوية، وزيادة التعرفة الطبية التأمينية بما ينسجم قدر الإمكان مع ارتفاع تكاليف التشغيل للمشافي والمخابر ومختلف مزودي الخدمة الطبية.

ونوه محمد بإجراء زيادة كبيرة في رصيد البطاقة لمن يراجع المشافي العسكرية والحكومية، وإعطاء مزايا بعدم تحمل المريض أي نسبة من الفواتير لمن يراجعها.

وأوضح أنه تم تحديد عدد مرات استخدام البطاقة لكل إجراء طبي بثلاث مرات بما ينسجم مع المعدل الطبيعي للاستخدام ويعالج سوء استخدام التأمين، مع إجراء تعديل بسيط في بعض نسب تحمل المريض من كلفة الخدمة الطبية بما يساعد في استمرار تقديم الخدمة وفق أولوياتها الصحية والمادية لمصلحة المؤمن عليه.

وشدد مدير عام الهيئة على الاستمرار في منح الأولوية للعمليات الجراحية وأصحاب الأمراض المزمنة، وزيادة البدائل الصناعية بما يواكب التضخم ويحمي المريض من سداد أي مبالغ لشرائها، لضمان استقرار الشبكة الطبية بمختلف مزودي الخدمة الطبية وانتشارهم الجغرافي، وبما يضمن جودة تقديم الخدمة الطبية لموظفي الدولة.

واستعرض محمد التعديلات المقرة التي شملت رفع رصيد البطاقة لـإجراءات داخل المشفى الخاص (عمليات جراحية...) من مليونين إلى ٢,٥، بينما تم تحديد سقف إضافي للعمليات والإجراءات داخل المشفى العسكري والحكومي برفعه من ٢,٥ إلى ٥ ملايين.

وشمل القرار رفع التغطية التأمينية للبدائل الصناعية (الشبكات، الأسياخ والبراغي... الخ) من ٨٠٠ ألف (تحاليل، أشعة) من ١٥ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة، وبينما حدد مبلغ التحمل في العمليات الجراحية في المشافي الخاصة بـ٧٥ ألفاً بما يمثل اقل من ١٠ بالمئة من تكاليف معظم العمليات.

وحدد التعديل مبلغ ٤٠٠٠ ليرة كحد أقصى يتحمله المريض عند إجراء معاينة لدى الطبيب.

وأوضح مدير عام الهيئة أن تقييم المحفظة لعام ٢٠٢٢ بين نجاح الإجراءات المُتخذة بدءاً من قرار مجلس الوزراء باتجاه هيكلة التأمين الصحي وصولاً إلى تعديلات مجلس إدارة الهيئة والإجراءات المتخذة لضبط الخدمة ونفقاتها، حيث تم لحظ تحسن كبير في الخدمة التأمينية المقدَّمة للمؤمن عليه وجودة تقديمها لدى مختلف مزودي الخدمة الطبية، واستقرار في الشبكة الطبية حتى أواخر العام، إلا أن الضغط الكبير على المحفظة نتيجة تضخم التكاليف في مختلف الإجراءات والتغطيات (وخاصةً الأدوية) جعل من غير الممكن الاستمرار بنفس الشروط، إذ لم تعد تلبي الهدف بوصول الخدمة إلى المؤمن عليه بالكفاية أو بالجودة اللازمة.

محمد شدد على أن التزام الهيئة والمؤسسة بتلبية حاجة المؤمن عليهم من خلال البطاقة مع الأولويات في ذلك، هو أمر مستمر وبمسؤولية وأمانة وبذات الوقت عدم زيادة العبء على الموظف حيث بقي القسط ٣ بالمئة من الراتب، منوهاً بأن التعديلات الأخيرة تبقي وتعزز الصفة الاجتماعية لهذا المشروع من حيث أن معدل الخسارة للمؤسسة فيه حوالي ١١٥ بالمئة عدا الدعم الحكومي المستمر لقسط التأمين، مع عدم زيادة قسط التأمين على الموظف.

يشار إلى أن مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة رفعت مؤخراً أسعار الأدوية وذلك بناء على ارتفاع سعر الصرف وفق نشرة المصرف المركزي وارتفاع تكاليف حوامل الطاقة وحرصاً منها على استمرار توافر الأدوية في السوق حسبما نشرته المديرية على صفحتها الرسمية على «فيسبوك».

وشهدت بعض الارتفاعات مثل الفيتامينات والتابليت ٦٥ بالمئة والكريمات والمراهم حوالي ٧٥ بالمئة والشرابات والمعلقات ٨٥ بالمئة في حين الأدوية العقيمة من أمبولات وفيالات والقطرات العينية بلغت نسبة ارتفاعها ١٠٠ بالمئة وذلك وفق تصريحات سابقة للدكتور حسن الديروان أثناء صدور قرار ارتفاع أسعار الأدوية.